



# المتطلبات المسبقة لتنفيذ تعداد تسجيلي

في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

رقم: 01-08-2015



## مقدمة

يعدُّ مشروع التعداد التسجيلي الموَّحد 2020م، من المشاريع ذات الأولوية للمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكذلك للدول الأعضاء، وهو واحد من المشاريع التي يسعى المركز الإحصائي إلى تنفيذها من أجل دعم توفير إحصاءات منسقة ذات جودة في دول مجلس التعاون.

وتشمل أهداف هذا المشروع دعم الدول في استخدام مصادر إدارية لإجراء تعداد تنسيقي موَّحد في عام 2020م. وهذا يتماشى مع التنمية الإحصائية الدولية التي تحت البلدان على استخدام السجلات الإدارية في العمليات الإحصائية.

ولمساعدة دول المجلس في التحضير للتعداد التسجيلي 2020، أعدَّ المركز الإحصائي الخليجي قائمة من المتطلبات المسبقة التي تعتبر أهم المتطلبات الضرورية التي ينبغي أن تأخذ مكانها في الدول لدعم التحضير والتنفيذ للتعداد المستند الى السجلات الإدارية.

وتستند القائمة على مبادئ الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية لتعدادات السكان والمسكن، الإصدار الثالث، التي أقرتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في مارس 2015م، كما تم استكمالها بناءً على تجارب الدول الأخرى التي استخدمت هذا النهج.

وتركز قائمة المتطلبات المسبقة على العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار لضمان البيئة الملائمة لتعداد تسجيلي ناجح. بإمكان مراكز الإحصاء الوطنية استخدام هذه القائمة لتحديد إمكانية تنفيذ تعداد تسجيلي، كما يمكنها استخدامها كأساس لمراجعة التحضيرات الوطنية.

لاحقاً، لابد من إجراء المزيد من التقييمات الفنية لتحديد مدى صلاحية السجلات الإدارية المتاحة إحصائياً للاستخدام في التعداد من خلال مراحل تنفيذ التعداد التسجيلي، ولابد أيضاً من إجراء برامج الاختبار والتحليل للتعرف على ما إذا كانت قوائم البيانات الإدارية المتكاملة تلبى متطلبات المستخدمين.

# المتطلبات المسبقة

## التشريعات المناسبة

- تشريع يوجّه المركز الإحصائي الوطني لإجراء تعداد، بما يحفظ سرية سجلات التعداد
- تشريع يجيز للجهاز الإحصائي الوطني الوصول إلى السجلات الإدارية واستخدامها للأغراض الإحصائية (بما في ذلك الربط والمطابقة)
- تشريع ينص على إنشاء سجل سكاني (في حالة عدم وجود سجل للسكان)

## الدعم الاستراتيجي للتعداد التسجيلي

- دعم حكومي ودعم سياسي
- بناء شراكات مع الجهات المصدرة المزودة للبيانات الإدارية
- دعم مجتمعي

## احتياجات ومتطلبات المستخدمين

- الاتفاق على مجموعة من المتطلبات (سلة البيانات) من المعلومات المختلفة ومتطلبات إعداد التقارير، من أجل تلبية الاحتياجات المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية

## توفر السجلات الادارية

- توفر سجل سكاني (أو إمكانية إنشائه للأغراض الإحصائية)، مع توفير بيانات ذات جودة عالية وتغطية جغرافية شاملة، ويجب أن يكون السجل السكاني بحالة جيدة وبياناته محدثة بانتظام، كما يجب أن يحتوي السجل السكاني على سجل فردي لكل شخص وعلى رقم موحد (معرف) للفرد
- توفر سجل عناوين (أو إمكانية إنشائه للأغراض الإحصائية) مع رقم موحد (معرف) للوحدة، يحتوي على عنوان وموقع أي شكل من أشكال الوحدات السكنية وكذلك توفير سجل للمنشآت (الربحية وغير الربحية)، يعتبر مفيدا عند إعداد سجل العناوين
- ينبغي توفير سجلات إدارية متخصصة تحتوي على معلومات عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان أو معلومات عن خصائص المباني والوحدات السكنية، وهذه السجلات أيضا يجب أن تحتوي على أرقام تعريفية يمكن استخدامها عند الربط مع سجل السكان وسجل العناوين

## الاستخدام الإحصائي للسجلات

- سجل السكان وسجل العناوين (إن وجدا) لا بد أن يحتوي على سجلات فردية لكل وحدة أو عنوان

- سجل السكان وسجل العناوين (إن وجدا) لابد أن يحتوي على الأرقام التعريفية اللازمة للربط والمطابقة بينهما وبين السجلات الإدارية الأخرى وغيرها من البيانات التي يتم جمعها باستخدام الطرق التقليدية

## أطر الجودة

- وضع أطر للجودة وعمليات التقييم لتحديد الجودة الإحصائية لمصادر البيانات الإدارية

## المنهجية

- إجراء تقييم أولي لتحديد متطلبات المستخدم التي يمكن توفيرها من خلال البيانات الإدارية، تلك التي قد نحتاج إلى تجميعها باستخدام الطرق التقليدية
- توفر منهجيات إحصائية يتم اختبارها للتمكين من ربط البيانات، ومعالجة البيانات المفقودة والبيانات غير المتسقة

## البنية التحتية

- اقتراح آلية جمع البيانات الإدارية من مختلف المصادر إلى الجهاز الإحصائي الوطني، (على سبيل المثال الشبكة الحكومية)

## الخطة

- خطة عالية المستوى للخطوات الرئيسية، تتضمن نقاط القرار والاختبارات والتجارب

## الموارد المالية والبشرية

- إعداد وإقرار موازنة عالية المستوى
- إجراء تقييم للمهارات المطلوبة لإنشاء وتنفيذ التعداد التسجيلي
- إعداد قائمة المهارات الضرورية من الموارد البشرية المتاحة/أو القدرة على تلبية الموارد لتحقيق التقدم في الجدول الزمني

## تنظيم التعداد

- هيكل تنظيمي لإدارة التعداد يتم تصميمه أو إعداده ضمن الجهاز الإحصائي الوطني
- تنسيق حكومي (على سبيل المثال لجنة التعداد) ضمن الجهاز الإحصائي الوطني و/أو ضمن الحكومة

# تعريف رئيسة

## التعاريف والمصطلحات التي تم استخدامها

### التعداد

تعداد السكان والمساكن، اتخذ التعداد لقياس السكان وخصائصهم وأوضاعهم السكنية.

### التعداد التسجيلي

تعداد يجري باستخدام بيانات من السجلات الإدارية.

### السجل

تجميع منتظم للبيانات على مستوى الوحدة بطريقة تمكن من تحديثها، وقد تحتوي وحدات السجل على بيانات الأفراد والأسر والعناوين والمباني والمنشآت ومناطق الأراضي... الخ. وتحتوي بيانات الوحدات على الحقائق أو الأحداث والتي يتم تحديثها بقواعد منتظمة. وتتم عمليات التحديث تبعاً للمعلومات المحددة لأغراض إنشاء السجل وقد تشمل عمليات التحديث التصحيح أو الإضافة.

### السجل الإداري

سجلات مستخدمة في نظام المعلومات الإدارية تتم إدارتها عادةً من قبل الحكومات المركزية أو المحلية (مثال: البلديات).

### السجل الإحصائي

قاعدة بيانات للسجلات الإحصائية التي أنشأت من خلال تجهيز البيانات الإدارية للأغراض الإحصائية.

### السجل السكاني

سجل لجميع السكان في بلد ما، والواقعات الحيوية الخاصة بهم (المواليد والوفيات والزواج والطلاق والهجرة)، ويمكن إنشاؤه كسجل إداري أو إحصائي.

### سجل العناوين

سجل لكل وحدة سكنية (خاصةً أو جماعية) و/أو العناوين لهذه الوحدات. يمكن إنشاؤه كسجل إداري أو إحصائي.

### سجل إداري متخصص

سجل إداري يخدم غرض محدد أو أغراض محددة وواضحة (مثال: سجل التعليم).